العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

ملف الهجرة غير النظامية يفاقم الخلافات بين باريس ولندن

فرنسا تستبعد وزيرة الداخلية البريطانية من اجتماع بشأن المهاجرين

دخلت الخلافات بين باريس ولندن مرحلة معقدة يرجح مراقبون أن تؤثر سلبا على التعاون بين البلدين الجارين. ويفاقم ملف الهجرة غير النظامية عبر بحر المانش التوترات القائمة بشأن حقوق الصيد وقضية الغواصات.

الخلافات السياسية تحرك المياه الراكدة

باريس – تجاوزت الأزمة بين باريس ولندن عتبة جديدة الجمعة مع إلغاء فرنسا الحضور البريطاني في اجتماع مخصص لأزمة المهاجرين في أوج توتر مستمر أساسا بشأن النزاع المتعلق بصيد الأسماك بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وكانت باريس قررت إلغاء مشاركة وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل في اجتماع مقرر الأحد حول ملف المهاجرين الذي يسمم العلاقات بين البلدين.

ودعت لندن باريس إلى التراجع عن قرارها الذي جاء بعد رسالة لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يطلب فيها من الفرنسيين استعادة المهاجرين الذين وصلوا بطريقة غير قانونية إلى المملكة المتحدة بعدما قضى 27 منهم في غرق زورقهم عندما كانوا يحاولون عبور المانش.

جيرالد دارمانان

رسالة جونسون إلى ماكرون بحد ذاتها تشكل خيبة أمل

غرانت شابس

لا يمكن لأي دولة أن تعالج المسألة بمفردها

وانتقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الجمعة ما اعتبره تصرفات "غير جدية" من قبل لندن بشأن ملف المهاجرين. وردا على سؤال حول هذه الرسالة خلال مؤتمر صحافي في روما، قال ماكرون "أستغرب هذه الأساليب عندما لا تكون جدية".

وأضاف "لا يتم التواصل بين مسؤول وآخر في مسائل كهذه عبر تويتر وعبر نشر رسائل".

وفي رسالته وجهها إلى بريتي باتيل الجمعة، رأى وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أن رسالة جونسون إلى الرئيس الفرنسي بحد ذاتها "تشكل خيبة أمل"، مشددا على أن قرار نشرها "أسوأ".

وبناء على ذلك ألغى مشاركة باتيل في الاجتماع الذي دعي إليه الوزراء المكلفون بشؤون الهجرة في ألمانيا وهولندا وبلجيكا فضلا عن المفوضية الأوروبية.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات القاسية جدا طلبت لندن من باريس دعوة وزيرة الداخلية من جديد.

وقال وزير النقل البريطاني غرانت شابس عبر "بي.بي.سي" إنه "لا يمكن لأي دولة أن تعالج المسألة بمفردها. آمل أن يعيد الفرنسيون النظر في قرارهم".

وأضاف "هذا يصب في مصلحتهم وفي مصلحتنا وبالتأكيد في مصلحة الناس الذين يتعرضون للاتجار عن طريق تهريبهم إلى المملكة المتحدة مع مشاهد مأساوية نراها وموت أفراد".

وجاء هذا الخلاف بعد أقل من يومين على غرق سفينة قبالة كاليه ما أسفر عن مقتل سبعة وعشرين مهاجرا هم 17 رجلا وسبع نساء وثلاثة شبان في أسوأ حادثة منذ ارتفاع عدد عمليات عبور بحر المانش في 2018 في مواجهة الإغلاق المتزايد لميناء كاليه ونفق القطارات الذي كان يستخدم حتى ذلك الحين.

ويشكل عبور المهاجرين غير النظاميين نقطة حساسة وهو موضع توتر دائم لحكومة المحافظين البريطانية التي جعلت من مكافحة الهجرة محور حملتها في أوج بريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وتواجه تدفق لاجئين بأعداد كبيرة على الساحل الجنوبي.

وكانت فرنسا وبريطانيا تبدوان راغبتين في إسكات خلافاتهما وتحسين التنسيق بينهما لكن طلب جونسون أدى إلى توتر مع باريس.

وقال في رسالته "أقترح أن نضع اتفاقية ثنائية لإعادة القبول للسماح بإعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون بحر المانش"، في إشارة إلى اتفاقات مماثلة أبرمها الاتحاد الأوروبي مع بيلاروسيا أو روسيا.

وبدت باتيل على الموجة نفسها ودعت أمام النواب البريطانيين إلى "جهد دولي منسق". لكن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غابريال أتال قال لقناة "بي.إف.إم تي.في" إن "هناك ما يكفي من الخطب المزدوجة والتصدير الدائم للمشاكل" من قبل بريطانيا.

وأضاف أن "ذلك يجعلنا نتساءل ما إذا كان بوريس جونسون لم يندم على مغادرة أوروبا لأنه ما إن يواجه مشكلة حتى يعتبر أن على أوروبا معالجتها".

وردا على سؤال حول ما إذا كانت باريس ستلغي اتفاقات لو توكيه التي حددت الحدود البريطانية على الساحل الفرنسي منذ 2004 في مقابل تعويض مالي، قال المتحدث باسم الحكومة الفرنسية إنه أيا تكن الاتفاقات المطبقة "لا يمكن القيام بذلك إطلاقا".

وأضاف أنه "لا يمكن أبدا تغيير الجغرافيا ولا التوازنات الجيوسياسية ولا رغبة المهاجرين الذين يريدون الذهاب إلى بريطانيا". وحتى العشرين من نوفمبر غادر 31500 مهاجر السواحل الفرنسية إلى بريطانيا منذ بداية العام.

وتصاعد التوتر على جانبي بحر المانش منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خصوصا بسبب صيد الأسماك.

وباشر صيادون فرنسيون الجمعة تعطيل حركة العبارات التي تقوم برحلات مع بريطانيا في مرفأ كاليه في شمال فرنسا مطالبين بتسوية خلافات صيد الأسماك الناجمة عن بريكست مع المملكة المتحدة على ما أفاد مراسلو وكالة فرانس برس.

وسدت خمس سفن صيد أتت من مرفأ بولونييه سور مير مدخل المرفأ في عملية استمرت ساعة ونصف ساعة في إطار يوم تحرك وطني للصيادين الفرنسيين.

وتهدد فرنسا بفرض عقوبات إذا لم يحصل الصيادون على المزيد من التراخيص للعمل في المياه البريطانية.

وبدأ الصيادون الفرنسيون بعد ظهر الجمعة إغلاق نفق المانش وميناء ويسترهام النورماندي في مرحلة جديدة بعد ميناءي كاليه وسان مالو للمطالبة بتسوية الخلاف مع لندن.

ومنع الصيادون على متن العشرات من الشاحنات دخول وخروج الشاحنات في محطة الشحن في النفق.

وبعد بضع دقائق من بدء هذه العملية تشكل صف من حوالى 15 شاحنة في ويسترهام (شمال) بينما منعت في الوقت نفسه العديد من سفن الصيد عبّارة من مغادرة الميناء.

وتظاهر نحو أربعين صيادا على الأرض رافعين لافتة كتب عليها "نريد استعادة تراخيصنا"، كما قاموا بتعطيل الصعود إلى العبارة التالية. وتسبّب هذه المبادرة التي تشكل رمزا في المرافئ خللا في عمل النفق الأوروبي الذي يمر عبره 25 في المئة من التجارة بين المملكة المتحدة وأوروبا.

وفي وقت سابق الجمعة، انتشرت ست سفن صيد قادمة من بولونييه سور مير لإغلاق الميناء.

وقال أوليفييه لوبيتر رئيس لجنة الصيد في أوت دي فرانس إنها مسألة "ضغط على الحكومة البريطانية"، معبرا عن إدانته "للاستغلال المفرط للمياه الفرنسية" الناجم على حد قوله عن موقف بريطانيا التي لم تمنح 35 رخصة صيد في المنطقة.

وتفاقمت أزمة الثقة بين البلدين أكثر عندما اكتشفت باريس في سبتمبر أن واشنطن ولندن وكانبيرا قد تفاوضت سراً على اتفاقية شراكة استراتيجية خسرت على إثرها فرنسا عقدا ضخما لبيع أستراليا غواصات.

التحشيد على الحدود الأوكرانية – الروسية يعيد إلى الأذهان سيناريو غزو القرم

تالاكيفكا (أوكرانيا) – رغم الهدوء الظاهر، يراقب جندي أوكراني يحمل مدفعه الرشاش السهوب الرمادية باتجاه مواقع الانفصاليين الموالين لروسيا ويبدو متيقظا بينما تخشى كييف والغرب هجوما من موسكو.

ومرتديا خوذة وسترة واقية من الرصاص، يقول الجندي البالغ واحدا وعشرين عاما وكنيته "جورا"، "لا أستبعد احتمال وقوع هجوم كبير".

ويضيف جورا الذي يدافع عن المواقع الأوكرانية قرب قرية تالاكيفكا في منطقة دونيتسك شرق البلاد "نرد من حين لآخر على نيران العدو".

ويعمل الجندي منذ ثمانية أشهر على خط المواجهة قرب ماريوبول، آخر مدينة كبيرة في الشرق تسيطر عليها القوات الحكومية، ويوضح أن الوضع هدأ قليلا منذ أسبوعين.

ويؤكد جورا "عليك أن تكون دائما على أهبة الاستعداد"، لأن التوتر في ذروته رغم الهدوء الظاهر.

وتشعر الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي بالقلق منذ أسابيع من تحركات القوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا، خوفا من غزوها. وتنفي روسيا نيتها شنّ عدوان، لكن الجميع هنا يتذكر ضمّ موسكو لشبه جزيرة القرم عام 2014 والحرب التي أعقبت ذلك بين كييف والانفصاليين الموالين لروسيا في الشرق مخلفة أكثر من 13 ألف قتيل ولا تزال مستمرة.

هدوء قد يسبق العاصفة

ورغم نفيها، تعد روسيا عراب الانفصاليين وتُتهم بتزويدهم بالمقاتلين والسلاح. وارتفع العنف هذا العام بعد تراجع حدته بشكل كبير منذ 2015.

وقال رئيس المخابرات العسكرية الأوكرانية كيريلو بودانوف في مقابلة الأحد إن روسيا حشدت نحو 92 ألف عسكري على الحدود الأوكرانية، متوقعا هجوما في أواخر يناير أو مطلع فبراير.

وصرّح بودانوف لصحيفة ميليتاري تايمز الأميركية أن الهجوم قد يشمل ضربات جوية ومدفعية، تليها هجمات جوية وبرمائية، بما في ذلك ضد ماريوبول إضافة إلى توغل أصغر شمالا عبر بيلاروس المجاورة.

وبالنسبة إلى جورا "قد يكون الروس يريدون زيادة الضغط" أو "ببساطة رفع منسوب التوتر داخل" المجتمع الأوكراني.

لكنه لا يستبعد إمكانية وقوع هجوم، ويشدد "أنا مستعد لذلك... سنرد على العدو بكل ما تحمله الكلمة من معنى".

وكان الجيش الأوكراني في موقف ضعيف عام 2014، لكنه يبدو الآن أكثر ثقة مع تراكم خبرته القتالية وتحسّن تجهيزاته لاسيما بفضل مساعدة الحلفاء الغربيين. وتلقت أوكرانيا خصوصا ذخائر وسفنا ومنظومات صواريخ جافلين الأميركية المضادة للدبابات وإمدادات طبية من الولايات المتحدة.

واستخدمت كييف أيضا طائرة مسيّرة مقاتلة تركية الصنع للمرة الأولى الشهر الماضي، ما أثار غضب موسكو.

ديمترو كوليبا

روسيا ستدفع ثمنا باهظا إذا ما قررت الغزو

وعلى بعد كيلومترات قليلة من جورا، يشارك الجندي الأوكراني أناتوليتش في تدريب على الرماية بواسطة رشاش كلاشنيكوف.

ويقول الجندي البالغ واحدا وعشرين عاما والمتحدر من منطقة تشيرنيفتسي غرب البلاد "الوضع هادئ في الوقت الحالي، لكنه هدوء قد يسبق العاصفة".

وبالنسبة إليه هناك "احتمال كبير جدا" لنشوب حرب مع موسكو. ويضيف أناتوليتش أن "كل شيء يعتمد على السلطات الأوكرانية ودعم المجتمع الدولي لأوكرانيا" الذي قد يكون له تأثير رادع.

وفي إشارة إلى أخذ التهديد على محمل الجد، حذر وزير الخارجية الأوكراني ديمترو كوليبا الخميس روسيا من أي محاولة غزو، قائلا إنها "ستدفع ثمنا باهظا".

ويأمل أناتوليتش أن تكون كل الاستعدادات من أجل لا شيء، و"ألا تحدث" الحرب، لكنه يحذر أنه "من الممكن أيضا أن تكون مسألة وقت فقط".

تركيا مهددة بعقوبات أوروبية بسبب عثمان كافالا

إسطنبول – قرر القضاء التركي الجمعة إبقاء رجل الأعمال والناشط عثمان كافالا المحبوس منذ أربع سنوات من دون محاكمة في السجن حتى موعد الجلسة المقبلة منتصف يناير، ما يمكن أن يدفع مجلس أوروبا إلى تعليق عضوية أنقرة.

وقد يُحكم على كافالا الشخصية المهمة في المجتمع المدني بالسجن مدى الحياة، إذ يتهمه نظام الرئيس رجب طيب أردوغان بالسعي لزعزعة استقرار تركيا.

وقد رفض كافالا (64 عاما) المثول أمام القضاة أو أن يمثله محامون الجمعة كما كان قد أعلن من قبل.

وقال محاميه تولغا أيتور للمحكمة "حُرمنا من حقنا في محاكمة عادلة، لذلك لا نخطط لتقديم دفاع اليوم".

وهدد مجلس أوروبا في سبتمبر أنقرة بعقوبات يمكن فرضها خلال دورته المقبلة التي ستعقد من الثلاثين من نوفمبر إلى الثاني من ديسمبر إذا لم يتم الإفراج عن المعارض بحلول ذلك الوقت.

وستكون تركيا بعد ذلك الدولة الثانية التي تخضع لـ"إجراء مخالفة". فحتى الآن لم يتم تعليق عضوية أي دولة سوى روسيا بموجب هذا الإجراء من 2017 إلى 2019.

وقال دبلوماسي حضر الجلسة الجمعة طلب عدم الكشف عن اسمه "إنه أمر مؤسف. لا أعرف في الواقع ما تفكر به الحكومة".

وكان هذا الدبلوماسي صرح قبل بدء الجلسة "إنها فرصتهم الأخيرة" في إشارة إلى المسؤولين الأتراك. وأضاف أن "تركيا عضو في مجلس أوروبا ويجب أن تحترم قراراته وإلا فإنهم (المسؤولين الأتراك) سيضعون أنفسهم في موقف حرج".

ومن سجنه منتصف أكتوبر الماضي، قال كافالا إن اعتقاله يسمح لسلطة أردوغان بتبرير "نظرياتها الخاصة للمؤامرة".

وأضاف "بما أنني متهم بالمشاركة في مؤامرة دبرتها قوى أجنبية، سيضعف الإفراج عني هذا الوهم وهذا بالتأكيد ليس ما تريده الحكومة".

> كافالا مستهدف لدعمه التظاهرات المناهضة للحكومة في 2013 ضد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء آنذاك

ويتهم أردوغان بانتظام كافالا بأنه "عميل سوروس في تركيا"، في إشارة إلى الملياردير الأميركي مجري الأصل جورج سوروس.

وكافالا مستهدف خصوصا لدعمه التظاهرات المناهضة للحكومة في 2013 ضد أردوغان رئيس الوزراء آنذاك.

وتمت تبرئة كافالا للمرة الأولى في فبراير 2020 لكنه أوقف قيد التحقيق في اليوم التالي ثم أعيد سجنه بتهمة "دعم" محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان في يوليو 2016.

وفي ديسمبر 2019 أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بـ"الإفراج الفوري عنه"، من دون جدوى.